مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (35) العدد (1) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (35) No. (1) 2013

دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في سورية خلال الفترة 2006-2010

الدكتور محسن سليم جحجاح*
الدكتور ابراهيم حمدان صقر**
ريم ابراهيم اسماعيل***

(تاريخ الإيداع 26 / 8 / 2012. قبل للنشر في 21 / 1 / 2013)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي في سورية خلال الفترة 2006-2010، إذ تبين أن مجموعة الحبوب تشكل أهم الزراعات في سورية، حيث تشغل 64.18% من مساحة الأراضي المزروعة، ويشكل القمح أهم مكوناتها، إذ كانت نسبة نمو إنتاجه2.24% خلال الفترة 2000-2010، وهي أكبر من مثيلاتها في العالم والوطن العربي. حققت سورية الاكتفاء الذاتي الكامل في القمح119.4%، البطاطا110.5%، البقوليات168%، الفواكه102.7%، الخضر146.9% وغيرها، أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد في سورية من الحبوب فقد بلغ 345.16 كغ، وهو أكبر من مثيله في الوطن العربي بمقدار 36.17 كغ وعند حساب قيمة الفجوة الغذائية في سورية، فتبين انها زادت من 42.5 مليون دولار عام 2006، إلى 1412.23 مليون دولار عام 2010, وذلك بسبب ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب التي بلغت 976.32 مليون دولار، وهي تشكل 47.17% من قيمة سلة العجز الغذائي عام 2010. وبالنسبة لمؤشرات الحصول على الغذاء في سورية، فقد كانت إيجابية، إذ زاد الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي عن الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية، بشكل واضح، أعوام 2007-2008-2010، كما أن معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي كان موجباً عام 2006 ،إذ بلغ 9.18 %، ولكنه نقص إلى 3.7% عام 2010.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، المتاح للاستهلاك، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، إمكانية الحصول على الغذاء .

* أستاذ- قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة تشرين- اللاذقية سورية.
** أستاذ- قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة تشرين- اللاذقية سورية.
*** طالبة دراسات عليا(دكتوراة)- قسم الاقتصاد - كلية الزراعة- جامعة تشرين- اللاذقية -سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (35) العدد (1) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (35) No. (1) 2013

An Analytical Study of the Reality of Food Security in Syria

Dr. Mohsen Saleem Jahjah*
Dr. Ibrahim Hamdan Saqer**
Reem Ibrahim Ismail***

(Received 26 / 8 / 2012. Accepted 21 / 1 /2013)

□ ABSTRACT □

This research aims to identify the reality of food security in Syria between the years 2006-2010. The most important crops in Syria are grain crops, occupying 64.18% of the area of cultivated land. Wheat is the most important grain; it had production growth rate of 2.24% between the years 2000- 2010. This is higher than wheat production growth rate not only in the Arab world but in the whole world. This production rate allowed Syria to achieve self-sufficiency in wheat 119.4%, potatoes 110.5%, legumes 168%, fruits 102.7, vegetables 146.9%, in addition to other products. The average per capita in Syria is 345.16 kg of grain per person which is greater than that in the Arab world by 36.17 kg. The value of food gap in Syria increased from 42.5 million dollars in 2006 to 1412.23 million dollars in 2010. This was due to the increase of grain food gap which reached 976.32 million dollars. It was still, however, within reasonable limits. The indicators of access to food in Syria were positive as the index of average individual share of local production per capita was higher than the index of food prices in 2007, 2008, and 2010. The true growth of individual share of local products per capita was positive in 2006 reaching 9.18%, but it shrank to 3.7% in 2010.

Keywords: food security, availability for consumption, self-sufficiency, food gap, access to food

* **Professor - Department of Agricultural Economics - Faculty of Agriculture - Tishreen University - Lattakia, Syria.**
** **Professor - Department of Agricultural Economics - Faculty of Agriculture - Tishreen University - Lattakia, Syria.**
*** **Postgraduate Student (Ph.D.) - Department of Economics - Faculty of Agriculture - Tishreen University - Lattakia – Syria .**

مقدمة

يتحدد الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي في السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال الإرتقاء بكفاءة استثمار موارده المتاحة، مع تنمية هذه الموارد وصيانتها لضمان استمرار فاعليتها وقدرتها على العطاء . وبالتالي فإن أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي تنبثق من هذا الهدف الرئيسي .وحتى يتم استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذا الاستثمار من منتجات زراعية وغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء كانت داخلية أو خارجية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق هذا الاستثمار درجة مقبولة من الوفاء باحتياجات المجتمع من سلع الغذاء الرئيسية بما يضمن مستوى جيد من الأمن الغذائي للسكان, إلى جانب خلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الزراعي (سالم،2000). تعد مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية، ومنها سورية، فقد أولت الدولة القطاع الزراعي أهمية خاصة لما لهذا القطاع من دور كبير في توفير الغذاء، ومكافحة الفقر، ومحاولة تذليل العقبات التي تواجه المسألة الزراعية في سورية، وأهمها مشكلة قلة الأمطار وانخفاض المساحة الزراعية، لذلك فهي تبذل جهودا إضافية لرفع إنتاجية الزراعة للحصول على أعلى مردود ممكن لعوامل الإنتاج المتاحة لها (الدروبي،2000).

نتيجة لتلك الجهود تمكنت سورية من زيادة نمو الإنتاج الزراعي في الثلاثين سنة الماضية، مما مكنها من تلبية الطلب المتزايد على الغذاء الناجم عن النمو السكاني، وتلبية حاجة التوسع في قطاع الصناعات الغذائية، فقد تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج العديد من السلع الغذائية، وفوائض في إنتاج بعضها، مما سمح, وتم تقدير معدلات الاكتفاء الذاتي المستقبلية في سورية في بعض السلع الغذائية خلال الفترة 2010 و 2020،في ظل المعدلات المتوقعة للنمو السكاني, فتبين أنه في عام2010 تحقق الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الإستراتيجية، وتوفر فائض للتصدير حتى عند أعلى معدل نمو سكاني3.1%, وفي عام 2020 فإن معظم السلع الغذائية، بما فيها القمح والبقول والخضار والفواكه والبيض، سيتحقق فيها أيضا الاكتفاء الذاتي عند أعلى معدل نمو سكاني متوقع2.7%(سالم، 2000) . من ناحية أخرى، ستزداد الحاجة إلى استيراد المزيد من السلع التي كانت مستوردة حالياً، وأهمها السكر والرز والزيوت النباتية. عدا زيت الزيتون وجزء هام من الأعلاف . (الزغبي,2006).

ولابد من الإشارة إلى الارتفاع غير المسبوق من أسعار السلع الغذائية الذي سجل في النصف الثاني من عام 2007، والنصف الأول من عام 2008 ، محدثا بذلك أزمة عالمية تمثلت في إحداث عدم استقرار اقتصادي وسياسي وقلق اجتماعي، خاصة في الدول النامية، مهدداً أمنها الغذائي واستقرارها المعيشي، وذلك بسبب تراكم مجموعة من العوامل أدت في مجملها إلى وقوع الأزمة، منها ما هو ظرفي، مثل موجات الجفاف والأوبئة والتغيرات المناخية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري وما نتج عنها من أعاصير وفيضانات وشح بالمياه، ومنها ما هو عوامل بنيوية مرتبطة بالعولمة الاقتصادية وزيادة الاستهلاك والطلب على المواد الغذائية والنجاحات المتحققة في إنتاج الوقود الحيوي (الهيتي وآخرون،2008). من هنا، لابد لنا في سورية من وضع استراتيجيات محددة تمكننا من مواجهة هذه العوامل والظروف، والتغلب عليها، لضمان أن تبقى سورية ضمن حدود الآمان بالنسبة لتوافر الغذاء وإتاحته للجميع.

المشكلة البحثية :

بينت إحدى الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع الحكومة السورية في عام 2005 أن 2.02 مليون فرداً في سورية لا يحصلون على المتطلبات الأساسية الغذائية، وغير الغذائية،(11.4 %من السكان)

،وأن غالبية الفقراء (61% منهم) يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمدون الزراعة كمصدر رئيسي لمعيشتهم (الليثي وآخرون،2005)، وبما أن سورية تقع في منطقة جغرافية من العالم تتأثر بتغيرات المناخ، وبتقلبات الأسعار العالمية، لذا فإنه من الأهمية بمكان أن يتم الوقوف على أوضاع الأمن الغذائي في سورية بشكل دوري، من خلال رصد وتحليل محاور رئيسية ذات علاقة بإتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه واستقراره وأبعاده التغذوية. لذلك سنقوم في هذا البحث بتقويم واقع الأمن الغذائي في سورية خلال الفترة 2006–2010.

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من كون تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل من أهم التحديات التي تواجه دول العالم، وهذا ما دفعها إلى العمل بشكل إفرادي وجماعي وبذل المزيد من الجهود لتوفير الغذاء، والعمل على تطوير القطاع الزراعي بما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي العالمي وسد الفجوة الغذائية المتنامية عالمياً، واستشعارا لأهمية متابعة تطورات الأمن الغذائي في سورية، وما يرتبط بها من قضايا مؤثرة على جميع المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية سنقوم بهذا البحث بدراسة واقع الأمن الغذائي في سورية خلال الفترة 2006–2010, وبناءً على ما سبق فالبحث يهدف لدراسة الآتي:

1–دراسة لواقع الزراعة في سورية.

2– دراسة المتاح من الغذاء.

3–دراسة إمكانية الحصول على الغذاء.

طرائق البحث ومواده :

سنعتمد في بحثا هذا على المنهج الإحصائي الوصفي من خلال دراسة الواقع المدروس، وتحليله وتسجيل كافة الحقائق، والمعطيات عنه بالاعتماد على مجموعة من البيانات الثانوية الصادرة عن الجهات الرسمية (المجموعة الإحصائية الزراعية السورية، المجموعة الإحصائية السورية، المجموعة الإحصائية العربية وغيرها من البيانات الإحصائية الموثقة المتعلقة بالواقع المدروس).

النتائج والمناقشة:

1–الإطار النظري

يتضمن تعريف الأمن الغذائي، ومفهوم الأمن الغذائي.

1–1–الأمن الغذائي

اتفقت الحكومات المشاركة في مؤتمر الغذاء العالمي عام 1996 على تعريف شامل للأمن الغذائي، يقول: إن الأمن الغذائي يتوفر عندما يتمكن الجميع، في جميع الأوقات، بالقدرة المادية والاقتصادية من الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي لتغطية احتياجاتهم، ويحقق تفضيلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة فعّالة وصحية.

1–2– مفهوم الأمن الغذائي

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي:

1-2-1-أمن غذائي مطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل، أو يفوق، الطلب المحلي، وهو ما يسمى الاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف كذلك بالأمن الغذائي الذاتي، وهو صعب التحقق نوعاً ما.

1-2-2- الأمن الغذائي النسبي: يعني قدرة الدولة، أو مجموعة من الدول، على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وبالتالي فإن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات، هي:

أ-وفرة السلع الغذائية ب- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل كافٍ ت- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

2- واقع الزراعة في سورية

تبلغ المساحة الإجمالية لأراضي الجمهورية العربية السورية 185ألف كم2, منها نحو 6 ملايين هكتار أراضٍ زراعية، والباقي جبال وبادية . وتتميز البادية السورية بأنها صالحة لإنبات الأعشاب، وتستعمل كمراعٍ عندما تهطل كميات كافية من الأمطار (المجموعة الإحصائية السورية،2004).

2-1- استعمالات الأراضي في سورية

تقسم الأراضي في سورية، حسب استعمالاتها، إلى أراضٍ زراعية (مستثمرة، غير مستثمرة) وأراضٍ غير قابلة للزراعة (مسطحات مائية، أبنية ومرافق، أراضي صخرية ورملية)، ومروج ومراعي، حراج. ويوضح الجدول (1) توزيع الأراضي في سورية خلال الفترة 2006 - 2010.

الجدول (1). توزيع استعمالات الأراضي في سورية خلال الفترة 2006-2010

(المساحة: ألف هكتار)

السنة	أراض قابلة للزراعة				أراضٍ غير قابلة للزراعة		مروج ومراعي		حراج		
	مساحة مستثمرة	مساحة غير مستثمرة	المجموع	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المجموع
2006	5588	362	5950	32.1	3677	19.9	8290	44.8	601	3.2	18518
2007	5682	356	6038	32.6	3690	19.9	8214	44.4	576	3.1	18518
2008	5665	357	6022	32.5	3685	19.9	8232	44.5	579	3.1	18518
2009	5664	348	6012	32.5	3681	19.9	8244	44.5	581	3.1	18518
2010	5697	348	6045	32.6	3679	19.9	8212	44.3	582	3.1	18518

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السورية لعام 2010 .

نلاحظ من الجدول (1). أن مساحة الجمهورية العربية السورية 18518 ألف هكتار، وان الأراضي القابلة للزراعة في عام 2006 بلغت نحو 5950 ألف هكتار، أي بنسبة 32.1 % من المساحة الإجمالية لسورية ،بينما كانت مساحة الأراضي غير القابلة للزراعة نحو 3677 ألف هكتار، أي بنسبة.19.9%من المساحة الإجمالية،في حين بلغت مساحة المروج والمراعي نحو 8290 ألف هكتار،أي بنسبة 44.8% من المساحة الإجمالية، أما مساحة الحراج

فبلغت نحو 601 ألف هكتار (3.2%), لتزداد مساحة الأراضي القابلة للزراعة عام 2010 إلى 5697 ألف هكتار، أي بنسبة 32.6%من المساحة الإجمالية لذلك العام، ويعود ذلك إلى سياسات الدولة المتبعة. في استصلاح الأراضي الزراعية واستخدام طرق الري الحديث، وكذلك ازدادت مساحة الإراضي غير القابلة للزراعة إلى نحو 3679 ألف هكتار، وذلك على حساب مساحة المروج والمراعي التي نقصت لتصبح نحو 8212 ألف هكتار، وقد يعود ذلك إلى تحول جزء منها إلى أراضٍ سكنية معدة للبناء،كما نقصت مساحة الحراج إلى نحو 582 ألف. أما عن تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، فقد بينت الإحصاءات الواردة في المجموعة الإحصائية لعام 2007 أن عدد سكان سورية بلغ 21330 ألف مليون نسمة عام 2006، أي أن متوسط نصيب الفرد الواحد من الأراضي الزراعية بلغ /0.27/ هكتار، انخفض إلى/0.25 / هكتار عام 2010 ،كما بينت بيانات المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010 أن متوسط عدد سكان سورية لعام 2010 بلغ 24504 ألف نسمة .ومع ذلك، بقي متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة في سورية أكبر من متوسط نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي الذي بلغ /0.2/ هكتار)، وأكبر من نصيب الفرد على المستوى العالمي والبالغ /0.21/ هكتار(المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2011.

2-2- مساحة الأراضي المروية حسب طرق الري المستخدمة في سورية

تستخدم في سورية طرق مختلفة لري الأراضي الزراعية، فهناك أراضٍ زراعية يستخدم فيها طرق الري القديمة، فيتم ريها بالاعتماد على مياه الأنهار والبحيرات، وعلى الآبار الارتوازية الخاصة، أو على مشاريع الري الحكومية من أقنية وأبار وغير ذلك، وتشكل نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية. ولكن في الآونة الأخيرة انتشرت طرق الري الحديثة، وتحول كثير من المزارعين إلى استخدام هذه الطرق، كالاعتماد على شبكات الري بالرذاذ، أو شبكات الري بالتنقيط، لري محاصيلهم وأراضيهم الزراعية نتيجة دعم وتشجيع الدولة على هذا النوع من أساليب الري، وتقديم الدعم المادي، والفني للمزارعين الراغبين بذلك بأسعار وتكاليف رمزية.و الجدول (2) يبين مساحات الأراضي الزراعية المروية في سورية، وأسلوب الري المستخدم في كل منها.

الجدول (2). الأراضي المروية في سورية حسب طريقة الري المستخدمة خلال الفترة 2006- 2010

(ألف هكتار)

السنة	إجمالي الأراضي السقي				منها ري حديث		
	الأنهار والينابيع	آبار ارتوازية	مشاريع حكومية	المجموع -1-	ري بالرذاذ	ري بالتنقيط	مجموع -2-	1/2 (%)
2006	215	851	336	1402	163	73	236	16.8
2007	229	813	358	1396	164	80	244	17.5
2008	208	760	387	1355	162	91	253	18.6
2009	217	656	366	1238	179	103	282	22.8
2010	237	727	377	1341	187	111	298	22.2

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السورية2011

يبين الجدول /2/ أن مساحة الأراضي المروية في سورية بلغت في عام 2006 نحو 1402 ألف هكتار وبالاستعانة بالبيانات الواردة في الجدول(1) فإنها تمثل نسبة 38.1% من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة، منها نحو

236 ألف هكتار أراضٍ تعتمد على وسائل الري الحديث ،حيث بلغت نسبتها 16.8% من مساحة الأراضي المروية في سورية (نحو 163 ألف هكتار ري بالرذاذ, ري بالتنقيط نحو 73 ألف هكتار).وفي عام 2010 بلغت نسبة الأراضي المروية إلى الأراضي القابلة للزراعة 36.5 % حيث انخفضت مساحة الأراضي المروية بالإجمال بمقدار 61 ألف هكتار بالمقارنة مع عام 2006 لتصبح 1341 ألف ويعود ذلك إلى نقص مساحة الأراضي التي تعتمد بساقياتها على الآبار الارتوازية بمقدار 124 ألف دونم, حيث ساهم انخفاض مستوى المياه الجوفية الناتج عن قلة الإمطار في تلك الفترة وفي بعض المناطق إلى إغلاق بعض الآبار وكذلك عمدت الدولة على إغلاق الآبار الارتوازية غير النظامية تمهيدا لتحويل طرق السقاية المتبعة إلى الري الحديث وبالفعل فقد زادة مساحة الأراضي التي تعتمد على طرق الري الحديث بمقدار62 ألف هكتار لتصبح 298 ألف هكتار أما في الوطن العربي فقد بلغت مساحة الأراضي المروية في عام 2010 . 13.8 مليون هكتار ،وتشكل نسبة 24.3% من إجمالي الأراضي المزروعة.

2-3- المحاصيل الزراعية في سورية

تصنف المحاصيل الزراعية في سورية ضمن ست مجموعات رئيسية، هي مجموعات (الحبوب، البقول، الخضراوات، المحاصيل الصناعية، المحاصيل الرعوية، الأشجار المثمرة)، وتتفاوت المساحات المزروعة بهذه المحاصيل تبعاً لنوع المحصول، كما يتأثر قسم كبير منها بمعدلات الأمطار في كل عام. ويبين الجدول (3) مساحات الأراضي المزروعة لكل مجموعة في سورية وإنتاجها خلال الفترة 2006-2010.

الجدول (3).تطور المساحة المحصولية في سورية،وإنتاجها،خلال الفترة 2006-2010

(المساحة:ألف هكتار،الإنتاج:ألف طن)

البيان	2006		2007		2008		2009		2010	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الحبوب	3144 (%63.19)	6297	3085	5007	2992	2683	2772	4735	3165 (%64.19)	3898
البقول	367 (%7.37)	308	284	216	266	116	215	222	239 (%4.85)	175
الخضروات	162 (%3.25)	3352	178	3646	174	3398	176	3763	178 (3.61)	3622
المحاصيل الصناعية	348 (%7)	2914	331	2778	314	2506	268	2087	299 (%6.08)	2823
المحاصيل الرعوية	56 (%1.13)	911	59	1067	72	862	92	909	56 (%1.13)	770
الأشجار المثمرة	899 (%18.06)	3420	930	2604	949	3067	978	3307	993 (%20.14)	3247
المجموع	4976 (%100)	17202	4867	16318	4767	13632	4501	15023	4930 (%100)	14535

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السورية2011

نلاحظ من الجدول (3) أن مجموعة الحبوب شغلت المرتبة الأولى في سورية من حيث المساحة المزروعة في عام 2006،حيث بلغت نحو 3144 ألف هكتاراً, وارتفعت في عام 2010، إذ بلغت 3165 ألف هكتاراً، وفي المرتبة

الثانية جاءت مجموعة الأشجار المثمرة حيث بلغت المساحة عام 2006 نحو899 ألف هكتاراً, وازدادت المساحة عام 2010 إلى 993 ألف هكتاراً, وفي المرتبة الثالثة مجموعة المحاصيل الصناعية من حيث المساحة المزروعة عام 2006، حيث بلغت نحو348 ألف هكتاراً، وانخفضت في عام 2010، إلى 299ألف هكتار، وجاءت مجموعة البقول في المرتبة الرابعة حيث بلغت المساحة المزروعة عام 2006،نحو267ألف هكتاراً، وتناقصت المساحة المزروعة عام 2010، إلى 239 ألف هكتاراً, وخامساً حلت مجموعة الخضراوات حيث بلغت المساحة المزروعة عام 2006, 162 ألف هكتاراً، وازدادت المساحة المزروعة عام 2010، فبلغت نحو 178 ألف هكتاراً, وأخيراً في المرتبة السادسة مجموعة المحاصيل الرعوية حيث بلغت المساحة المزروعة عام 56،2006 ألف هكتاراً, وازدادت المساحة المزروعة عام 2009، إلى نحو 92 ألف هكتاراً, ثم عادت وانخفضت عام 2010، حيث بلغت نحو 56 ألف هكتاراً, ونلاحظ من الجدول انخفاض المساحة المزروعة لمجموعة البقول والحبوب والخضروات والمحاصيل الزراعية بشكل واضح عام 2009 ويعود ذلك إلى اعتماد جزء من هذه المزروعات على مياه الأمطار التي انخفضت معدلات هطولها في ذلك العام في كثير من المحافظات السورية وخاصة في محافظة حلب ودير الزور، والحسكة والرقة والمناطق التابعة لهم، ومن الجدول يتبين أن مجموعة الحبوب شكلت ما نسبته 63.19% من مجمل الأراضي المزروعة عام 2006، وشكلت مجموعة الحبوب عام 2010 ما نسبته 64.19% من مجموع الأراضي المزروعة بينما شكلت مجموعة الحبوب في الوطن العربي ما نسبته 50.5%من مساحة الأراضي المزروعة.

2-3-1- تطور إنتاج مجموعة الحبوب

تشكل مجموعة الحبوب أهم الزراعات في سورية، فهي تشكل كما أشرنا سابقاً ما نسبته 64.2% من مساحة الأراضي الزراعية (عام 2010)، ويعد القمح أهم محاصيل هذه المجموعة لأنه المحصول الاستراتيجي الذي يتمتع بأهمية كبيرة في الأمن الغذائي، ويزرع في سورية كل من القمح القاسي والقمح الطري، ومن ثم الشعير الذي يعد أهم المحاصيل العلفية في سورية. والجدول (4) يبين تطور إنتاج، وغلة، مجموعة الحبوب في سورية.

الجدول (4).تطور إنتاج،وغلة،مجموعة الحبوب في سورية خلال الفترة2006-2010

(الإنتاج:ألف طن، الغلة:طن/الهكتار)

نوع المحصول	2006		2007		2008		2009		2010	
	الإنتاج	الغلة	الإنتاج	االغلة	الإنتاج	الغلة	الإنتاج	الغلة	الإنتاج	الغلة
القمح	4932	..2.8	4041	2.4	2139	1.4	3702	2.6	3083	1.9
الشعير	1201	0.9	785	0.6	261	0.2	846	0.7	680	0.4
الذرة الصفراء	159	3.5	177	3.5	281	4	183	4.4	133	3.5
الذرة لبيضاء	4.5	11	4	1.1	1.5	0.7	4	1	2.4	1.7

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2011(المكتب المركزي للإحصاء)

نلاحظ أن الجدول(4) أن هناك انخفاضاً كبيراً في كميات الإنتاج، وغلة الإنتاج، لجميع مكونات مجموعة الحبوب ونلاحظ بالنسبة لمحصول القمح أن الإنتاج في عام 2006 بلغ نحو4932 ألف طناً، والغلة 2.8 ألف طناً، لينخفض الإنتاج في عام 2007 بمقدار 890.4 ألف طناً ليصل إلى نحو 4041.1 ألف طن، وكذلك انخفضت الغلة بمقدار 0.4 طن/هكتار، كما انخفض الإنتاج في عام 2008 إلى نحو2139 ألف طناً، والغلة إلى 1.4 طن/هكتار،

أما في عام 2009 فان الإنتاج حقق نحو3702 ألف طناً، وبغلة قدرت بنحو 2.6 طن /هكتار، وبفارق1.2 طن /هكتار عن عام 2008، وفي عام 2010 حقق الإنتاج 30831 ألف طناً، والغلة سجلت 1.9 طن / الهكتار بفارق 0.9 طن /هكتار. أما فيما يتعلق بمحصول الشعير، فإننا نلاحظ تذبذب الغلة، ففي عام 2006 حققت 0.9 طن/هكتار، في حين بلغت 0.4 طن /هكتار في عام 2010، أما بالنسبة لمحصول الذرة الصفراء، فكان هناك استقرار في غلة الإنتاج، وكذلك الأمر بالنسبة لمحصول الذرة البيضاء. ويتضح تذبذب إنتاج القمح والشعير في سورية، وكذلك الغلة، ويعود ذلك إلى تذبذب معدلات هطول الأمطار وحالات الجفاف التي أصابت بعض مناطق زراعة القمح والشعير في سورية، وارتفاع أسعار الوقود الذي أجبر الفلاح على عدم إعطاء محصول القمح والشعير الريات اللازمة لها.

2-4- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في سورية

الجدول (5).متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية عدد السكان ألف نسمة

العام	الناتج المحلي الإجمالي (م.ل.س)	متوسط عدد السكان المتواجدين في	متوسط[1] نصيب الفرد (ل.س) (1)	متوسط[2] نصيب الفرد (الدولار)	الناتج الإجمالي الزراعي (م.ل.س)	متوسط نصيب الفرد (ل.س) (2)	متوسط نصيب الفرد (الدولار)	(نسبة الناتج الزراعي)/ (الناتج المحلي)%
2006	1726404	18717	92237	1805	368791	19704	386	21.4
2007	2020838	19171	105406	2160	392841	20490	420	19.4
2008	2448060	19644	124621	2686	456746	23251	501	18.7
2009	2520705	20125	125252	2741	570177	28332	620	22.6
2010	2791775	20619	135398	2887	547475	26552	566	19.6

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لأعوام مختلفة(المكتب المركزي للإحصاء)

نلاحظ من الجدول (5) أن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في سورية، شكل ما نسبته 21.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 92237ل.س، أي ما يعادل 1805 دولاراً، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي 19704ل.س، أي ما يعادل 386 دولاراً. وفي عام 2010 سجلت النسبة بين الناتجين الإجمالي والزراعي 19.60%، وازداد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 135398 ل.س، أي ما يعادل2887 دولاراً، كما ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج

[1] متوسط نصيب الفرد حسبت من قبل الباحث من العلاقة التالية (إجمالي الناتج المحلي/متوسط عدد السكان المتواجدين في سورية، وذلك كما ورد في المجموعة الإحصائية السورية)

[2] متوسط سعر الدولار حسب نشرات الصرف الصادرة عن المصرف المركزي السوري (51.1،48.1،46.4،45.7،46.9)ل.س للأعوام 2006 ،2007،2008،2009،2010 على الترتيب

الزراعي ليصل إلى 26552 ل.س، أي ما يعادل 566 دولاراً، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالعملة الوطنية.

2-5- المتاح من الغذاء في سورية

تمثل إتاحة الغذاء جانب العرض، وتقاس بقدرة الدولة على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي،أو الأسواق الخارجية، فهي محصلة العمليات التجارية للواردات والصادرات من المجموعات الغذائية، مضافاً إليها الناتج المحلي من هذه المجموعات الغذائية،أي:

المتاح من الغذاء=(الإنتاج +الاستيراد)- التصدير

أما معدلات الاكتفاء الذاتي، فيمكن حسابها وفق المعادلة التالية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية) معدلات الاكتفاء الذاتي=(المنتج من الغذاء محلياً/ المتاح من الغذاء)×100هدفت الاستراتيجيات الزراعية المطبقة في سورية، منذ الثمانينات، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية. وبالرغم من الصعوبات التي رافقت تطبيق تلك الاستراتجيات, تمكنت سورية من تحقيق نمو في الإنتاج

الزراعي مما مكنها من تغطية احتياجاتها المتزايدة من المواد الغذائية, الأمر الذي ساهم بتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي لعدد كبير من السلع الغذائية, وتحقيق فائض للتصدير في بعض السلع مثل القمح والخضار والفواكه (فيوريللیو، ميركل،2003). وصنفت المنظمة العربية للتنمية الزراعة مستويات الاكتفاء الذاتي إلى ثلاثة مستويات (1- الاكتفاء الذاتي الكامل أو المرتفع, ونسبته أكبر من 100%، 2- الاكتفاء الذاتي المتوسط ونسبته بين 50% و100%، 3- اكتفاء ذاتي منخفض, ونسبته اقل من 50%) . ويوضح الجدول (6) متوسط المتاح من الغذاء، ومعدلات الاكتفاء الذاتي في سورية, خلال الفترة 2006-2009[3].

الجدول (6) . متوسط المتاح من الغذاء, ونسب الاكتفاء الذاتي في سورية, خلال الفترة 2006-2009 (الوحدة: ألف طن)

البيان	الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي%
مجموعة الحبوب	4712	727	2802	6787	69.4
القمح	3704	733	130	3101	119.4
الشعير	773	0.1	576	1348	57.3
الأرز	0	0	252	252	0.00
الذرة الشامية	200	1.8	1422	1620	12.3
البطاطا	650	82	20	588	110.5
جملة البقوليات	215	106	19	128	168
جملة الخضر	3043	1175	204	2071	146.9
جملة الفواكه	3100	356	273	3017	102.7
السكر (مكرر)	160	62	869	967	16.5
جملة الزيوت والشحوم	271	70	365	566	47.8
زيت زيتون	1644	416	428	1656	99.2
جملة اللحوم	441	10	5.3	436.3	101.1
لحوم حمراء	264	0.22	4.4	268.18	98.4

[3] اكتفينا بالفترة بين عامي 2006-2009 فقط وذلك لعدم توفر إحصائيات عام 2010 بخصوص الصادرات والواردات للمنتجات الزراعية

لحوم بيضاء	177	10	0	167	105.9
الأسماك	17	0.13	25	41.87	40.6
البيض	169	3	0.02	166.02	101.7
الألبان	2512	390	465	2587	97.1

المصدر :حسبت من قبل الباحث بالاعتما1- إحصاءات واردة في أعداد مختلفة للمجموعة الإحصائية الزراعية العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية

2- بيانات واردة في المجموعة الإحصائية السورية أعوام مختلفة(المكتب المركزي للاحصاء)

نلاحظ من الجدول (6) أن سورية تنتج قسماً كبيراً من احتياجاتها الغذائية محققةً الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية, فبالنسبة لمجموعة الحبوب, فقد حققت سورية ما نسبته 69.4% من الاكتفاء الذاتي, وكان متوسط المتاح للاستهلاك 6787 ألف طناً. وإذا أخذنا أهم مكونات مجموعة الحبوب, نجد أن سورية حققت 119% من اكتفائها الذاتي بالنسبة للقمح, وهذا مؤشر ممتاز, ويعكس اهتمام الحكومة السورية بمحصول القمح. أما بالنسبة للشعير, فبينت الإحصاءات أن سورية حققت 57.3% من اكتفائها الذاتي, وأن متوسط المتاح للاستهلاك بلغ 3101 ألف طن. أما محصول الأرز, وكما هو معروف أن طبيعة الأراضي السورية غير مناسبة لزراعة الأرز, لذلك تقوم سورية باستيراد كامل احتياجاتها من الخارج, والبالغة بالمتوسط نحو 252 ألف طن سنوياً. وتنتج سوريا من محصول البطاطا كامل احتياجاتها, وتصدر الفائض, وبينت الإحصاءات أن نسبة الاكتفاء الذاتي بلغت 110.5%، وكذلك الأمر بالنسبة لجملة البقوليات، وجملة الخضار، وجملة الفواكه فإن سورية حققت الاكتفاء الذاتي, وبلغت النسبة 168% و146.9% و102.7%على الترتيب. وبخصوص السكر المكرر, فلم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي منه 16.5%, وهذا ما يستدعي التوسع في زراعة الشوندر السكري, وتقديم الدعم لتلك الزراعة، أما جملة الزيوت والشحوم فنلاحظ أن سورية تحقق نحو 47.8% من احتياجاتها، ولكن إنتاج زيت الزيتون في سورية . والذي ينتمي إلى المجموعة نفسها فان نسبة الاكتفاء الذاتي منه بلغت نحو 99.2%، أما جملة اللحوم فيتبين أن نسبة الاكتفاء الذاتي بلغت نحو 101.1%، ولكن السمك فسورية تنتج فقط نحو 40.6% من إنتاجها وتعتمد على الاستيراد في تأمين باقي احتياجاتها،في حين تطور إنتاج البيض إلى الحد الذي أصبحت سورية تحقق نحو 101.7% من اكتفائها الذاتي، أما مجموعة الألبان فتحقق نحو 97.1% من اكتفائها الذاتي.

2-5-1- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات الزراعية:

الجدول(7) متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الغذاء في سورية خلال الفترة 2006-2009 (الوحدة:كغ)

البيان	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	[4]متوسط نصيب الفرد في سورية (كغ) (1)	[5]متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي (كغ) (2)	(1- 2)
مجموعة الحبوب	6787	345	309	36
القمح	3101	158	148	10
الشعير	1348	69	43	26
الأرز	252	13	30	-17
الذرة الشامية	1620	82	65	17
البطاطا	588	30	31	-1
جملة البقوليات	128	7	6	1
جملة الخضر	2071	105	146	-41
جملة الفواكه	3017	154	89	65
السكر (مكرر)	967	49	30	19
جملة الزيوت والشحوم	566	29	14	15
زيت زيتون	1656	84	غير متوفر	غير متوفر
جملة اللحوم	436.3	22	غير متوفر	غير متوفر
لحوم حمراء	268.18	14	16	-2
لحوم بيضاء	167	9	11	-2
الأسماك	41.87	2	10	-8
البيض	166.02	8	غير متوفر	غير متوفر
الألبان ومشتقاتها	2587	132	106	26

المصدر:المجموعة الإحصائية الزراعية 2009، المجموعة الإحصائية السورية أعوام مختلفة، وتقرير الأمن الغذائي

نلاحظ من الجدول (7). أن متوسط نصيب الفرد في سورية من مجموعة الحبوب بلغ نحو 345 كغ, إي بزيادة قدرها نحو 36 كغ عن نصيب الفرد في الوطن العربي, والبالغ نحو 309 كغ. أما بالنسبة للقمح, فقد زاد متوسط نصيب الفرد السنوي عن مثيله في الوطن العربي بمقدار 109كغ، حيث حقق متوسط نصيب الفرد في سورية والوطن العربي 158 كغ، 148كغ، على التوالي، كذلك الأمر بالنسبة لمحصول الشعير، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد في سورية نحو 69كغ, أي بزيادة 26 كغ عن متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي, والبالغ 43كغ. أما بالنسبة للأرز فقد نقص متوسط نصيب الفرد في سورية والبالغ نحو 13 كغ بمقدار 17كغ مقارنة بمتوسط نصيب الفرد في الوطن العربي, والبالغ نحو 30كغ، وفيما يتعلق بمحصول البطاطا وجملة البقوليات, فهناك تقارب كبير جداً بين متوسط نصيب الفرد في سورية وفي الوطن العربي, إذ بلغ بالنسبة لمحصول البطاطا (30كغ،31 كغ), ولمحصول البقوليات (7كغ،6كغ) على الترتيب. وبالنسبة لجملة الخضار, وعلى الرغم من تحقيق الاكتفاء الذاتي في سورية, فإن متوسط نصيب الفرد في سورية يقل عن مثيله في الوطن العربي حيث سجل متوسط نصيب الفرد في سورية والوطن العربي ما

[4] متوسط نصيب الفرد في سوريا : حسب الاعتماد على : 1- المجموعة الإحصائية العربية لعام 2009. 2- المجموعة الإحصائية السورية لأعوام مختلفة.، وبلغ متوسط عدد السكان المتواجدين في سورية 19655400 نسمة

[5] متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي : أخذت من تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2009 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مقداره 105كغ، 146 كغ على الترتيب. في حين حقق متوسط نصيب الفرد من جملة الفواكه في سورية تقدماً واضحاً على مثيله في الوطن العربي, وصل في سوريا إلى نحو 154كغ، 89كغ, على الترتيب, السكر المكرر, فقد بلغ متوسط نصيب الفرد في سورية منه نحو 49كغ, في حين بلغ هذا المتوسط في الوطن العربي نحو 30كغ, أما جملة الشحوم والزيوت فقد كان لنصيب الفرد منها في سورية نحو 29كغ, وللفرد في الوطن العربي نحو 14كغ,. أما نصيب الفرد من زيت الزيتون في سورية فقد بلغ نحو 84كغ, ومن جملة اللحوم نحو 22كغ, ولم تتوفر إحصاءات عن نصيب الفرد في الوطن العربي، وبالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء والسمك فقد زاد نصيب الفرد في الوطن العربي عن نصيبه عن سورية, حيث كان نصيب الفرد من تلك المنتجات في سورية والوطن العربي بالنسبة للحوم الحمراء(14كغ،16كغ) على الترتيب, واللحوم البيضاء(9كغ،11كغ) على الترتيب, والسمك(2كغ،11كغ) على الترتيب. وبالنسبة للبيض فقد بلغ متوسط نصيب الفرد في سورية 8كغ, ولم تتوفر بيانات عن الوطن العربي، وأخيراً فيما يتعلق بالألبان ومشتقاتها فقد بلغ متوسط نصيب الفرد في سورية نحو 132كغ، وفي الوطن العربي نحو 106كغ.

نستنتج من الإحصاءات الواردة في الجدول (7) أن سورية استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي التام وشبه التام في كثير من احتياجاتها الغذائية حيث تفوق نصيب الفرد من تلك المنتجات الغذائية عن مثيله في الوطن العربي.

2-6- قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية

تتأثر قيمة الفجوة الغذائية باتجاهات أسعار صادرات وواردات السلع الغذائية وتعمد الدول إلى الاستيراد لمقابلة الاحتياجات الاستهلاكية من سلع العجز الغذائي. وتقاس قيمة الفجوة الغذائية كالآتي:

فيمه الفجوة الغذائية = قيمة المستوردات – قيمة الصادرات

(قيمة الفجوة <1 يعني أن هناك فائضاً تجارياً) ،(قيمة الفجوة >1 يعني إن هناك عجزاً تجارياً)

سيتم حساب قيمة الفجوة الغذائية الكلية في سورية باعتماد المنهجية المتبعة من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وذلك من خلال إعدادها للتقارير السنوية لواقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.ويبن الجدول (8)،(9) المجموعات المحصولية الداخلة في حساب قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية في سورية.

حيث تمثل سلة العجز مجموعة المنتجات التي قيمة مستورداتها اكبر من قيمة صادراتها

تمثل سلة الفائض مجموعة المنتجات التي قيمة مستورداتها أقل من قيمة صادراتها

جدول(8)قيمة الصادرات والواردات الزراعية السورية خلال الفترة 2006-209 (مليون دولار)

البيان	2006		2007		2008		2009	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
مجموعة الحبوب	188	347	210.6	363	124	858.03	0.54	976.86
البطاطا	12	9	7.06	8	33	12.72	36.8	1.44
جملة البقوليات	48	5	138.83	12	73	28.28	22.2	13.53
جملة الخضر	222	14	360.26	31	251	81.97	442.32	88.21
جملة	151	66	137.89	78	138	99.06	377.38	145.42

الفواكه								
السكر (مكرر)	0.4	209	0.32	323	14	320.78	129.57	524.92
جملة الزيوت والشحوم	179	169	270.28	255	168	392.96	95.12	660.95
جملة اللحوم	1	0	1.45	5	61	4.92	8.4	34.21
الأسماك	0.2	34	0.13	38	0.2	39.17	0.53	70.34
البيض	0.2	0.1	0.21	2	7	0.34	27.54	0
الالبان	114	104	170.84	136	302	349.39	131.23	167.97

المصدر :المجموعة الإحصائية الزراعية العربية لعام 2009

الجدول (9). قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية في سورية خلال الفترة 2006–2009 (مليون دولار)

البيان	2006	%	2007	%	2008	%	2009	%
مجموعة الحبوب	159	39.55	152	29.30	734	56.24	976	47.17
البطاطا	−3	−0.81	1	0.15	−20	−5.12	−35	−5.38
جملة البقوليات	−43	−11.86	−127	−22.46	−44	−11.45	−9	−1.32
جملة الخضر	−208	−57.87	−329	−58.10	−169	−43.65	−354	−53.85
جملة الفواكه	−86	−23.87	−60	−10.61	−38	−9.95	−232	−35.27
السكر (مكرر)	209	52.00	322	62.16	307	23.54	395	19.10
جملة الزيوت والشحوم	−10	−2.82	−15	−2.67	225	17.23	566	27.34
جملة اللحوم	−1	−0.15	4	0.69	−56	−14.43	26	1.25
الاسماك	34	8.44	38	7.27	39	2.99	70	3.37
البيض	0	−0.03	2	0.36	−7	−1.69	−28	−4.19
الالبان	−9	−2.59	−35	−6.17	−53	−13.72	37	1.77
يمة سلة العجز	402		519		1305		2070	
قيمة سلة الفائض	−360		−566		−387		−658	
قيمة الفجوة الغذائية	42		−47		918		1412	

المصدر :المجموعة الإحصائية الزراعية العربية لعام 2009

نلاحظ من الجدولين(8)،(9) أن قيمة الفجوة الغذائية حققت عام 2006 عجزاً تصديرياً بلغ 42 مليون دولار أمريكي، حيث بلغت قيمة سلة العجز 402 مليون دولار، وقيمة سلة الفائض 360 مليون دولار، أما عام 2009 فكانت الزيادة في قيمة الفجوة الغذائية كبيرة ووصلت إلى 1412 مليون دولار مسجلة 2070 مليون دولار لسلة العجز، 658 لسلة الفائض، ويتبين أيضا أن مجموعة الحبوب سجلت عجزاً تصديرياً في جميع السنوات المدروسة بسبب ارتفاع

قيمة الواردات عن قيمة الصادرات بمقدار 159 مليون وشكلت ما نسبته(39.55%) لعام 2006، وكذلك ما نسبته (47.17%) لعام 2009 حيث زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات بمقدار976 مليون دولار.أما سلة البطاطا فسجلت فائضاً تصديرياً في عام 2006، نسبته (0.81%) وقيمته 3 مليون دولار. وكذلك في عام 2009، نسبته (5.35%) وقيمته 5.38 مليون دولار ويرجع ذلك لزيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات كما هو مبين. أما جملة البقول فسجلت فائضاً تصديرياً في عام 2006، نسبته (11.86%). وكذلك في عام 2009، كانت نسبته (1.32%) ويعود ذلك لنفس الاسباب السابقة. وجملة الخضر وجملة الفواكه فسجلتا فائضا تصديريا فسجلت فائضاً تصديرياً في عام 2006،نسبته (57.87%). وكذلك في عام 2009، نسبته (53.83%). وسلة الفواكه سجلت فائضاً تصديرياً في عام 2006، نسبته (23.87%). وكذلك في عام 2009، نسبته (35.37%). وبالنسبة للسكر المكرر فقد كان هناك عجزاً تصديرياً سجل نسبة كبيرة عام 2006, إذ بلغ 52% أما عام 2009، فقد بلغ19.10% من قيمة سلة العجز ويرجع ذالك الى زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات من السكر كما هو مبين، أما مجموعة الزيوت والشحوم فقد سجلت فائضا تصديريا عام 2006، بلغت نسبته من قيمة سلة الفائض2.82% وسجلت عجزاً تصديرياً عام 2009، بلغ نسبته من قيمة سلة العجز27.34% . وبالنسبة لسلة اللحوم فقد سجلت فائضاً تصديرياً عام 2006، بلغ نسبته 0.15% من سلة الفائض، أما عام 2009، فقد شهد عجزاً تصديرياً في جملة اللحوم بلغت نسبته من قيمة سلة العجز1.25%، أما الأسماك فقد شهدت عجزاً تصديرياً في عامي2006، 2009 بلغت نسبته من قيمة سلة العجز على التوالي (3.37،8.44)%، أما البيض فقد حقق فائضاً تصديرياً في عامي 2006،2009 بلغت نسبته (0.03،4.19)% من قيمة سلة الفائض، وأخيراً الألبان فقد حققت فائضاً تصديرياً عام 2006، بلغت نسبته 2.59%, وعجزا تصديريا عام 2009، بلغ 1.77%.

2-6- 1- قيمة الفجوة الغذائية لمكونات مجموعة الحبوب واللحوم

نظرا لأهمية مجموعة الحبوب واللحوم في تحقيق الآمن الغذائي سنتناول مكوناتهما بالتفصيل

جدول (10). تطور قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب، واللحوم خلال الفترة 2006-2009 (مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009
القمح	-164	-202	-27	331
الذرة الشامية	169	222	257	356
الأرز	100	115	164	185
الشعير	51	14	340	104
حبوب أخرى	2	3	0	3
لحوم حمراء	0.12	5	4	34
لحوم بيضاء	0.43	-1	-60	-8

المصدر :المجموعة الإحصائية الزراعية العربية لعام 2009

نلاحظ من الجدول (10). أن محصول القمح سجل في عام 2006 فائضاً تصديرياً بلغ نحو164 مليون دولار، لتسجل بعدها في عام 2009 عجزاً تجارياً بلغ نحو 331 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة إلى محصول الأرز فقد سجل عجزا تصديريا بقيمة 100مليون دولار في عام 2006، وقد زادت قيمة العجز التصديري لتبلغ نحو185

مليون دولار أمريكي في عام 2009, كما سجل محصول الشعير؛ عجزًا تصديرياً بقيمة 51مليون دولار في عام 2006، وقد زادت قيمة العجز التصديري لتبلغ نحو104 مليون دولار أمريكي في عام 2009, ويعود ارتفاع قيمة العجز التصديري، وخاصة في عامي 2008و2009، بشكل رئيسي بسبب ارتفاع أسعار الحبوب عالمياً ،خاصة بعد لجوء بعض الدول الصناعية إلى إنتاج الوقود الحيوي من الحبوب, وبسبب تدني انخفاض الإنتاج في سورية من تلك المحاصيل .

وفيما يتعلق بجملة اللحوم فقد حققت مكوناتها من لحوم حمراء فائضا قدره 0.12 مليون دولار، واللحوم البيضاء فائضاً قدره 0.43 مليون دولار.أما في عام 2009, فقد سجلت جملة اللحوم عجزاً تصديرياً مقداره 26 مليون دولار، وسجلت اللحوم الحمراء عجزاً مقداره 34 مليون دولار، وسجلت اللحوم البيضاء فائضاً تصديرياً مقداره 8 مليون دولار.

2-7- أسعار السلع الغذائية الرئيسية

تؤثر الأسعار، بصورة مباشرة، على إمكانية حصول المستهلك على الغذاء، وبخاصة عند الفئات ذات الدخل المحدود . وتشير الإحصاءات العالمية إلى أن الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية سجل في عام 2009 نحو 135 وارتفع عام 2010 ليسجل 158 أي بفارق 23، وهذا يدل إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، وعلى استمرار اتجاه أسعار معظم السلع الغذائية نحو التصاعد. وسنقارن في سورية بين تطور الرقم القياسي لأسعار الغذاء مع الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث كلما كان الرقم القياسي لنصيب الفرد أكبر من الرقم القياسي للأسعار يعتبر مؤشراً ايجابياً. وهذا ما يوضحه الجدول (10).

الجدول (10). الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية، ولمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2010 في سورية

البيان	الرقم القياسي لأسعار الغذاء (1)	الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد (2)	(2)-(1)
2006	112.7	111.86	-0.84
2007	114.4	127.8	13.43
2008	132.4	151.13	18.74
2009	154.76	151.9	-2.86
2010	147.94	164.2	16.26

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011

نلاحظ من الجدول (10) أن الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية ارتفعت خلال الفترة 2006- 2010،. وعند مقارنة الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية لكل السنوات المدروسة مع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية لعام 2010، نجد أن الأرقام القياسية لأعوام 2006و2007و2008 هي أقل من الرقم القياسي لعام 2010, أما في عام 2009 فقد كان الرقم القياسي أكبر من الرقم القياسي لعام 2010بمقدار 6.82 وهذا يدل على أن أسعار المواد

ارتفعت، ولكن بمقدار أقل من الارتفاع العالمي حيث بلغ الفارق بين عامي 2010،2009 عالميا17[6] (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2010). أما الأرقام القياسية لنصيب الفرد، فقد كانت في عام 2006 نحو 112ثم ارتفعت إلى نحو 128 في عام 2007، أما في عامي 2008و 2009 فقد كان هذا الأرقام القياسية لنصيب الفرد شبه ثابتة وبلغت نحو 151، ثم ارتفع إلى نحو 164 في عام 2010, وهذا مؤشر إيجابي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2-8- مستويات الدخل الأسري

تؤثر مستويات الدخل الأسري على إمكانية الحصول على الغذاء، وبخاصة في الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض، وعادة ما تخصص الأسر الفقيرة نسبة عالية من دخولها للحصول على غذاء،وبالتالي فهي أكثر تأثراً بتقلبات أسعار السلع الغذائية. ففي سورية، بينت نتائج مسح(دخل ونفقات الأسرة عام 2009) الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء أن الأسرة الريفية تخصص ما نسبته 51.2%،أي ما قيمته 14011ل.س، من دخلها من أجل الحصول على الغذاء، وأن الأسرة في المدينة تخصص ما نسبته 42.2%، أي ما قيمته 14119ل.س. ويؤثر معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم الاقتصادي (يعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار) على القوة الشرائية، حيث يجب أن تكون معدلات النمو أعلى من معدلات التضخم حتى يكون هناك نمو حقيقي للناتج القومي. كذلك يجب أن يكو ن هناك زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، إلى:

معدل النمو الحقيقي = معدل نمو الدخل النقدي القومي (النقدي الظاهري) – معدل التضخم

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي = إجمالي الناتج المحلي / عدد السكان

الجدول (11) .معدل التضخم، معدلات النمو الاقتصادية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2006-2010

البيان	62007-200	2008-2007	2009-2008	2010-2009
معدلات التضخم (%)(1)	4.5	15.15	2.8	4.4
معدلات النمو الاقتصادي (%)(2)	17.05	21.14	2.97	10.75
معدل النمو الحقيقي (%)	12.55	5.99	0.17	6.35
معدل النمو الحقيقي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي(3)	9.78	3.08	-2.29	3.70

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010 .

نلاحظ من الجدول (11) أن هناك تذبذباً في معدل النمو الحقيقي بسبب تذبذب معدلات التضخم وكذلك معدلات النمو الاقتصادي من عام لآخر، حيث حققت سورية نمواً اقتصادياً حقيقياً عام 2007 بلغ 12.55%، ثم انخفض المعدل إلى 5.99%, أما في عام 2009 فقد كان معدل النمو 0.17% فقط، ليرتفع إلى 6.35% عام

[6] بلغ الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية عالميا عام 2009 (134.9) بينما بلغ الرقم القياسي عام 2010 (158.1)

2010.أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي فقد كان موجباً أي أن هناك زيادة حقيقية كانت أقل من معدلات ففي عام 2007 سجلت 9.78%، لتنخفض عام2008 إلى 3.08%، لتسجل نموا سلبيا عام 2009 بمقدار2.29-%، لتعود وترتفع إلى 3.70% عام 2010، ويعود السبب في انخفاض معدل النمو الحقيقي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي عن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي إلى أن متوسط معدل النمو للناتج المحلي خلال تلك الفترة بلغت 1.1 سنويا بينما كان متوسط معامل النمو السنوي للسكان 2.24 سنويا لتلك الفترة حسب ما ورد في المجموعة الإحصائية السورية لعام .2011.،هذه المؤشرات تشير إلى زيادة قدرة الفرد على الحصول على الغذاء.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات:

خلص هذا البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1- يوجد في سورية مساحات كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة وغير المستثمرة، إذ بلغت نحو 348 ألف هكتاراً في عام 2010، كما أن مساحة الأرضي المروية التي تعتمد على الري الحديث في ذلك العام بلغت 298 ألف هكتاراً (187 ألف هكتار بالرذاذ،و111 ألف هكتار بالتنقيط).

2- شكلت مجموعة الحبوب، التي تعد أهم الزراعات في سورية، 64.18% من المساحات المزروعة، ولكن إنتاجها في سورية يتأثر بشكل كبير بكميات الأمطار وتوزيعها خلال الموسم الزراعي وهذا ما يفسر انخفاض الإنتاج والغلة في عامي2007 و2008 عن باقي السنوات المدروسة.

3- حققت سورية الاكتفاء الذاتي الكامل في كثير من المنتجات الزراعية، وأهمها القمح الذي يعد العنصر الأهم من محاصيل الأمن الغذائي بنسبة 119.48%، كذلك بالنسبة للبطاطا، والبقوليات، والخضر والفواكه، واللحوم البيضاء، والبيض. أما السكر المكرر فشكل أهم المحاصيل التي تعاني منها سورية بنقص في الإنتاج، إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه 19.11% فقط.

4- زاد متوسط نصيب الفرد في سورية عن مثيله في الوطن العربي في كثير من المنتجات الزراعية, خاصة القمح، إذ بلغت الزيادة36.17كغ، كذلك الشعير الذي يعد أهم المحاصيل العلفية،حيث بلغت الزيادة 26 كغ.

5- ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية في عام 2009 إلى نحو 1412 مليون دولار بسبب ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب (976.32 مليون دولار) التي تشكل نحو 47% من قيمة سلة العجز الغذائي لعام 2010.

6- إن مؤشرات إمكانية حصول الفرد على الغذاء كانت إيجابية في سورية، إذ تحقق نمواً حقيقياً في الناتج المحلي وصل إلى 12.55% في عام 2007، كذلك في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي فبلغ 9.78% في عام 2007، ثم انخفض إلى 3.7% في عام 2010، ويعود ذلك إلى أن متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي بلغ 1.1% خلال الفترة 2006-2010، أما متوسط معدل النمو السنوي لعدد السكان في سورية فبلغ 2.4 لنفس الفترة.

ثانيا . التوصيات:

1- التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية, وزراعتها بالمحاصيل المناسبة، واستخدام تقنيات الري الحديث, وخاصة في الأماكن القليلة الأمطار، والتوسع بمشاريع الري، خاصة في مناطق زراعة القمح لأن غلة الإنتاج هي أكبر في الأراضي المروية.

2- ضرورة التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية, التي تعاني عجزاً تصديرياً, قدر الإمكان, وخاصةً الشوندر السكري, من أجل صناعة السكر لتغطية العجز الكبير في تلك المادة.

3- العمل على تشجيع إقامة الاستثمارات الزراعية المتوسطة والصغيرة في الأرياف ،خاصة التي تعاني من ضيق الحيازات وتشتتها, كتشجيع تربية الأبقار والدواجن, وتأمين أسواق لتصريف المنتجات الزراعية بما يحقق زيادة دخول الأسر الريفية, ويخفف من حدة الفقر في تلك المناطق.

4- العمل على إيجاد أسواق جديدة لزيادة صادرات القطر من المنتجات الزراعية التي تحقق فائضاً في الإنتاج, مثل: الحمضيات, وزيت الزيتون, وبعض أنواع البقول, والخضر, والفواكه, بما يساعد على تغطية العجز بقيمة الفجوة الغذائية.

5- العمل على تقليل عدد ناقصي الغذاء, من خلال التوزيع العادل للناتج القومي بين المواطنين, وتقديم المساعدات, والدعم لتلك الفئة بما يمكنها من الحصول على الغذاء الصحي بشكل مستمر, وإعداد برامج تنموية لتطوير المناطق الفقيرة، بما يساهم في التقليل من عدد الفقراء في سورية، ويساهم بتحقيق الأمن الغذائي.

المراجع :

1. الدروبي, رانية. *المسألة الزراعية في سوريا بين عامي 1970-1995 وواقعها وآفاق تطويرها*، مجلة جامعة تشرين، المجلد(16)، العدد(1)، 2000،205-251.
2. الزغبي, سميرة. *أوضاع الأمن الغذائي في سورية*، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية،26،2006.
3. سالم، حمدي. *التقرير النهائي حول الأمن الغذائي*، المركز الوطني للسياسات الزراعية،دمشق، سورية،2000،155.
4. فيركل, جاك. *الزراعة السورية على مفترق طرق*، دمشق بالتعاون مع الفاو،2003،60 ص.
5. الليثي, أبو اسماعيل. *الفقر في سورية 1996-2004*، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2005.
6. الهيتي, علي. *منهجية إسهام الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال نشر وتوطين نظم الزراعة المستدامة لدى صغار المزارعين في المنطقة العربية*، مجلة الاستثمار الزراعي, المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان ،2008.
7. المجموعة *الإحصائية ا لزراعية السورية لعام 2010* وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق سورية،2011.
8. . *المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام 2009*، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق سورية، 2010.
9. *المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2010*، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق سوريا،2011.
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية . *أوضاع الأمن الغذائي العربي2009*، السودان،2010، 72.
11. . *كتاب الإحصاءات العربية2010*، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم، السودان، 2011.
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية . *أوضاع الأمن الغذائي العربي*، السودان،2011، 40.